الدّيار
AD-DIYAR
الاربعاء 2010-06-09 العدد 7686

أطلق دراسة لرصد التأثيرات الايجابية للاصلاحات
تجمّع رجال الاعمال : لمحو آثار سنوات الجمود

اعتبر تجمع رجال الاعمال اللبنانيين انه «حان الوقت لكي يتم تعزيز الاستقرار بكل جوانبه من خلال بناء الجسور بين الوضع الحالي والنمو المستمر تأسيسا لمرحلة محو آثار سنوات التجاذب والجمود».

اطلق تجمع رجال الاعمال اللبنانيين بالتعاون مع جامعة القديس يوسف دراسة ترصد التأثيرات الايجابية للاصلاحات على الاقتصاد الوطني، في مؤتمر صحافي عقده التجمع في مقره وحضره رئيسه كميل منسى، ورئيس جامعة القديس يوسف رينيه شاموسي، ومدير عام شركة «اليانز» كزافييه دنيس، والذين انجزوا هذه الدراسة وهم الدكتور روك انطوان مهنا، عميدة كلية العلوم الاقتصادية ايرفا مجدلاني، وممثلا التجمع في الكلية الدكتور سمير نصر وانطوان واكيم وعدد كبير من رجال الأعمال.

استهل منسى المؤتمر بكلمة رحب فيها بالحضور. وقال: «لا بد من الاشارة الى ان الدراسة هي الاولى من نوعها في لبنان والعالم العربي حيث التعاون بين القطاع الخاص والجامعات، مع العلم ان هذا الاسلوب معتمد بشكل مستمر في الدول المتطورة، نحن مصممون على تكراره عندنا آملين في ان يعمم على سائر الجامعات وسائر ميادين القطاع الخاص من اجل استفادة الطرفين وزيادة قدرتهما على تحسين الابحاث وجعلها في خدمة المجتمع والمؤسسات الخاصة والعامة.

واشار الى ان الموضوع ليس سياسيا ولا موضوع تجاذب سياسي، انه موضوع ارقام يتعلق بتفاعل الاقتصاد ايجابيا مع حالة اصلاحية لا بد منها او بجمود وانتظار سلبي لان الوضع غير السيء نوعا ما الذي نعيش منذ فترة يجب الا يحول دون تطلعنا الى اجراءات تجنبنا هزات في البيئة الاقتصادية. المهم ان يقتنع الجميع بأنه ابعد من التناحر والنقاش حول مواضيع ثانوية طابعها شخصي او مصلحي او فئوي، هناك ارقام يجب ان نطمح الى بلوغها كي نؤمن ديمومة الحركة الاقتصادية. من هنا طرحنا ٣ اسئلة: ماذا لو نفذنا الاصلاحات، وماذا لو نفذنا قسما منها، وماذا لو لم ننفذ اي بند من بنودها؟ اردنا استشرف المستقبل على ضوء الاجوبة عن كل من هذه الاسئلة.

ثم القى رئيس جامعة القديس يوسف الاب رينيه شاموسي كلمة اعرب فيها عن اعتزاز الجامعة بانجاز هذه الدراسة بالتعاون مع تجمع رجال الاعمال اللبنانيين، تلاه مدير عام شركة «اليانز» كزافييه دنيس، معربا عن سرور شركته بالمساهمة في تمويل هذه الدراسة عن الاقتصاد اللبناني خصوصا وان للشركة مساهمات كثيرة في مجالات اقتصادية وثقافية وفنية وبيئية».

واشار الى ان «وجود اليانز في ٧٠ بلدا يعطيها مسؤولية خاصة تجاه التحديات التي تواجهها لجهة تطور الاقتصاد والتغيير المناخي وشيخوخة الشعوب».

واكد «ان هدفنا يرتكز على التطور المستدام ضمن مهنتنا كشركة تأمين عالمية وادارة مالية وبهذا الاطار كان دعمنا لهذه الدراسة الاقتصادية».

وصدر عن التجمع بيان اعتبر فيه ان هدفه من هذه الدراسة هو «إثبات أن الإجراءات الاصلاحية ستمكن الاقتصاد اللبناني من تمتين وضعه بشكل مستدام، واكتساب المزيد من المناعة في وقت يبدو أن البلد تشهد انتعاشا اقتصاديا موقتا وأقرب إلى أن يكون اصطناعيا من دون تنفيذ هذه الإصلاحات الجذرية. وينتج النمو الراهن عن عوامل دفع خارجية، منها انسداد الأفق الاقتصادي حاليا في بعض دول الخليج، والاستقرار النقدي في لبنان، وجاذبية الاستثمار فيه. لكن النواقص والشوائب التي تطغى على البيئة الاقتصادية، ومنها تفاقم العجز وارتفاع المديونية واستفحال المشكلات الاجتماعية المتراكمة بالاضافة الى تراجع مستوى بعض الخدمات العامة والتجهيزات، كلها يمكن أن تصبح قنابل موقوتة تنفجر حالما تتلاشى قوة الدفع الحالية أو تنتفي الظروف المسببة للنمو. ويحتم السعي إلى زيادة صلابة الاقتصاد بناء مجموعة ضوابط تؤمن استمرارية الإنطلاقة لتجعلها دائمة ومستقرة.. ليس ثمة من وقت أنسب للاصلاح، لأن الظروف الحالية مؤاتية لإقناع جميع الأطراف باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك في جو توافقي نسبيا يجب البناء عليه، تحضيرا للفترة التي ستلي الأزمة العالمية، خصوصا أن تداعياتها قد ترتد على لبنان الذي استفاد من الأزمة حتى الآن، ما يحتم جعل الإصلاحات عملية استباقية لمنع انخفاض وتيرة النمو».

واشارت الدراسة الى «ان التجمع مقتنع بأن الوقت قد حان لكي يتم تعزيز الاستقرار بكل جوانبه من خلال بناء الجسور بين الوضع الحالي والنمو المستمر، تأسيسا لمرحلة محو آثار سنوات التجاذب والجمود التي ميزت الفترة الماضية، ناهيك عن الحروب والأزمات السياسية، بالإضافة إلى التراجع الواضح في مكانة لبنان عالميا، حتى لو أنه استعاد جزءا من حيويته أخيرا. كما أن التجمع، حرصا منه على وضع الأمور في نصابها وإيمانا منه بضرورة وضع إطار علمي لعملية إصلاحية اتفق مع مجموعة عمل مكونة من خبراء وأساتذة في كلية الاقتصاد في الجامعة اليسوعية على وضع نموذج حسابي MODEL وفق أفضل وأدق المعايير المعمول بها في المنظمات الدولية وفي البنك الدولي لكي يكون هذا العمل مرجعا لا يمكن الطعن به، لأنه مبني على دراسة كافة الاحصاءات المتوافرة، ومنها دراسات حول تحرير التجارة والإصلاح الضريبي والمنافسة وآثارها على الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والحكومية».

اضافت: «كما تمت الإستعانة أيضا بجميع الإحصاءات والبيانات المتوافرة لدى وزارة الإقتصاد والتجارة ومجموعة الإحصاءات الإقتصادية الوطنية (١٩٧٧ وحتى ٢٠٠٥)، مثلما أخذ في الاعتبار النموذج الحسابي الإجتماعي SAM لسنة ٢٠٠٥ المبني على ١٥ قطاعا. وقد تم بناء النموذج على قاعدة سنة ٢٠٠٣ وعلى مدى طويل. كما تم أخذ إصلاحات مؤتمر «باريس ٣» كأمثلة لبعض الخطوات التي يمكن إطلاقها. أتاح النموذج وضع آلية تتيح تقدير آثار الإصلاحات على الناتج المحلي والإستثمار والإستهلاك وبعض الجوانب الإجتماعية كمحو الأمية ونسبة الفقر. عليه، تم وضع خمس فرضيات:

– «لا إصلاحات» (في إطار باريس ٣) مع ما ينتج عن ذلك من تراجع للمكانة المالية للحكومة وعجزها عن تنفيذ الإصلاحات. – «إصلاحات تطلق النمو» من خلال الاستقرار الاقتصادي وتحسين الإدارة وأجواء الاستثمار وتحرير التجارة وإنماء أسواق رأس المال وإدارة الدين، ما يتيح تدفق الرساميل». –«إصلاحات إجتماعية» لخفض مستوى الفقر وتحسين الصحة والتربية، ما يتيح زيادة إنتاجية العمل والرساميل وإدخال التكنولوجيات الجديدة وتحسين أهلية اليد العاملة وكفاءتها». –«إصلاح ضريبي وبنيوي» من خلال انخفاض المديونية العامة بنسبة ٥٠ بالمئة، ما يتيح تخصيص أموال إضافية للقطاعات الإجتماعية وتمويل القطاع الخاص بالإضافة إلى البنية التحتية وخفض مستوى الثقل الضريبي». –«الخصخصة» لقطاعات الإتصالات والكهرباء وتكرير النفط، وتوزيع المياه والمرافىء والمطارات، ما يؤدي إلى زيادة الإستثمار وربما انخفاض الإستهلاك. بعد إجراء كافة الحسابات، بناء على مجموعة عوامل منها مستوى الأسعار والإستيراد والتأثير على مجموعة قطاعات إقتصاديا، تم التوصل إلى نتائج توضح بالأرقام وبشكل قاطع أن آثار الإصلاحات كبيرة جدا وقادرة على تحسين كافة المؤشرات الإقتصادية، كما تسمح بخفض الدين العام بنسبة النصف وتساعد على تحقيق نمو يفوق ١٠,٨ بالمئة سنويا في المدى المنظور».

كما أشارت الدراسة الى أن عدم القيام بالاصلاحات سيؤدي حتما إلى إنخفاض الناتج الوطني ٤,٣ بالمئة سنويا على المدى الطويل.

عليه، فإن الإصلاحات ستؤدي الى زيادة التصدير من ١٣ الى ١٧ بالمئة بزيادة القيمة المضافة الصناعية ١٠,٤ بالمئة، كما ان الاصلاحات الاجتماعية سيكون لها آثار إيجابية ولو بشكل محدود (٢,٥ بالمئة)، وستؤدي الخصخصة إلى انخفاض مستوى الإستيراد وزيادة التصدير، وأخيرا ستأتي زيادة القيمة المضافة كنتيجة فعلية للإنتعاش في القطاع الصناعي، الذي سيتمكن من زيادة صادراته بنسبة ٢٥ بالمئة».

وتابعت: «على الصعيد العام، تتيح الإصلاحات زيادة الاستثمار الخاص وتقليص حجم الدين العام، وتفتح الباب أمام توظيف الكفاءات وفصل السياسة عن الاقتصاد عن طريق مركزية الإصلاحات، كما هو حاصل في الصين، وذلك من خلال تنسيق الخطوات في كافة الوزارات، على أن يتم تركيز الحوار السياسي حول الإصلاح فقط، بينما يتم تنفيذه من خلال وحدة مهنية متخصصة تحت إشراف بعض المؤسسات الدولية لتأمين الشفافية والمحاسبة والمعايير المعتمدة عالميا».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"